مجلس النواب

المؤتمر الوطني الاتحادي الرباط في 2023/10/24

الرقم : 13567

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تحالف وسائل الاعلام العمومي مع وزارة التربية الوطنية في حملة تضليلية تستهدف الشغيلة التعليمية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير
لا شك أن الشغيلة التعليمية، تعيش على وقع الاحتقان الواضح، أمام مقاربة اعلامية أحادية الجانب لصالح الوزارة الوصية، التي سعت لتلميع صورة النظام الأساسي، الذي لا يمكن وصفه إلا بـ"المعيب" واستعمال مؤسسة إعلامية عمومية، يصرف عليها من المال العام لتضليل الرأي العام.

وفي الوقت الذي كان المغاربة بشكل عام ونساء ورجال التعليم، بشكل خاص، يمنون النفس، بتوضيحات صريحة ومفهومة من الوزارة الوصية، أبت الأخيرة إلا أن تقدم عددا من المغالطات في خرجاتها الإعلامية في المؤسسات العمومية، والغريب في الأمر، أن الإعلام العمومي، وعكس نظيره الخاص، اختار تقديم وجهة نظر وحيدة، في ملف النظام الأساسي، لاسيما القناتين العموميتين "الأولى" والقناة "الثانية"، وهو ما يعارض دفتر تحملات القناتين، وكذلك قرار المجلس الأعلى رقم 18-20 بتاريخ 07 يونيو 2018 ديباجة الفقرة 2.

وينص القرار صراحة، على الآتي : "لا يعتبر التعبير التعددي حقا للفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين على متعهدي الاتصال السمعي البصري فحسب، بل هو أساسا للمواطن يوجب على المتعهدين أن يقدموا له إعلاما نزيها ومحايدا وموضوعيا يحترم حقه في الاطلاع على الآراء المتعددة وتنوع مصادر الخبر".

إلا أن الأمر في القنوات العمومية، وكذلك وكالة المغرب العربي للأنباء، باتت تطرح فقط رؤية الوزارة وتروج لمغالطات الأخيرة المتعلقة بـ"النظام الأساسي" لموظفي التعليم.

لدى نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير التي ستقومون بها، من أجل ضمان التعددية في المؤسسات الإعلامية العمومية، وضمان الرأي والرأي الاخر للمغاربة، كما يضمن لذلك القوانين والقرارات المحلية وكذلك الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحرية الإعلام؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة التامني